# ما ليـــس مُخْتَرَعـــاً من العِلل

# في كتاب ( المُخْتَرَع في إذَاعَة سَرَائِر النَّحو )

# لِلأَعْلَمِ الشَّنْتَمَرِي ( ت٤٧٦هـ )

م.م. عدنان أحمد رشيد  أ.د.مازن عبدالرسول سلمان

جامعة ديالى ــ كلية التربية الأساسية ــ قسم اللغة العربية

ملخص البحث باللغة العربية

يسْبرُ هذا البحث غورَ منظومة المنتج النحوي العربي في بعده الإبداعي الكاسر لنسق التقليد والجمود ونمطيّة التأليف . ولعلّ عنوان الكتاب المدروس ينبئ عن محتواه ( المخترع في اذاعة سرائر النحو ) . في مسعى لتحقيق محتوى ما وُسِمَ بأنّه تعليلات مخترعة في الدرس النحوي لم تسبق من قبلُ ، وليمثل مسارًا موازيًا آخرَ في التأليف يكسر نسق التقليد والجمود في البحث المعاصر، وتوجّهًا يتطلّبه مشغلنا اللغوي ، والنحوي لتشذيب ما اعتراه من خلل في العزو ، والنقل ، والإحالة على التراث النحوي .

**Abstract**

**What is not an inventor of reasoning in the inventor's book in the publication of the mysteries of grammar of the Shantamari (476 AH)**

## المقدّمـــــة :

يسْبرُ هذا البحث غورَ منظومة المنتج النحوي العربي في بعده الإبداعي الكاسر لنسق التقليد والجمود ونمطيّة التأليف . ولعلّ عنوان الكتاب المدروس ينبئ عن محتواه ( المخترع في اذاعة سرائر النحو ) . في مسعى لتحقيق محتوى ما وُسِمَ بأنّه تعليلات مخترعة في الدرس النحوي لم تسبق من قبلُ ، وليمثل مسارًا موازيًا آخرَ في التأليف يكسر نسق التقليد والجمود في البحث المعاصر، وتوجّهًا يتطلّبه مشغلنا اللغوي ، والنحوي لتشذيب ما اعتراه من خلل في العزو ، والنقل ، والإحالة على التراث النحوي .

وقد سبقنا في التصدي لهذا المسار البحثي أقلام معاصرة يأتي بحثنا هذا لينسق على منوالها ويسير على إثرها ؛ سبيلا الى ديمومة تراثنا الأعزّ نقيًّا خاليًا من الخلل ، مجافيًا للزلل .

وسيرًا على منهجية التأليف والبحث العلميين قدمنا مهادًا كاشفًا يتناول موجزًا عن كتاب الدراسة وطبيعة الجدّة فيه بحسب زعم مصنّفه . يعقبه عرضٌ لمفهوم مصطلح المخترع ، ثم اتبعنا المهاد بمادة الكتاب الذي تضمّن نقض ادعاءات بعض العلل المخترعة في الكتاب من خلال اثبات أنها مسبوقة في الدرس ، وليست من مخترعات الأعلم . مُتَّخذين طريقينِ في تحقيق هذه التَّعليلات، وإرجاع مضمونها إلى أقوال نَحويِّين سابقين للأعلم سبيلًا إلى إثبات أنَّها ليست من مُخترعاته واستدراكاته فرضتهما طبيعة مادة هذه العلل فهي :

- إمَّا علل مسبوقة بتمامها : لفظًا ومُحتوى.
- وإمَّا عِلل مُستنبطة من مضامين تعليلات سابقة، ومُقتبسة من أصول كليّة في التعليل، وَظَّفها الأعلم بحنكة ودراية، فبدت وكأنَّها توجيهات مُسْتَدْرِكة، وتعليلات مُخترعة.

وإنَّما خصصناه (بالتعليل)؛ لأنَّ جُلَّ هذه المُخترعات إنَّما كانت في العلل النحوية التي استدلَّ بها الأعلم على توجيه الأحكام، عارضًا إيَّاها – في الغالب – بصيغة المحاورة (السؤال والجواب)؛ ولأنَّ مسار بحثنا قد خُصص بنقض هذه المُخترعات كان لزامًا منهجيًّا أن نُحَدِّدَ عنوانه بدائرة ( ما ليس مُخترعًا من العلل) وليس غيرها.

نسأله تعالى العصمة من الزلل ، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه

الباحـــثان

## مـــــــهاد كاشـــــــف :

- **أولا : فـــي وصـف كتاب الدراســـة :**

**يُعدُّ كتاب (المُخْتَرَعُ في إِذَاْعَةِ سَرَاْئِرِ النَّحْوِ) أحد مُصَنَّفات الأعلم الشنتمري النحوي الأندلسي العالم " بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظًا لها، حَسِنَ الضبط لها، وإليه صارت الرحلة في زمانه " [١] .**

**الذي أنتج يراعُهُ مصنَّفات غنية اتَّخذت الشروحَ ميدانًا لعرض مادته العلمية، وإبراز إمكاناته اللغوية مُبتدئًا بشرح كتاب سيبويه، وشرح شواهده، وشرح شعر كلٍّ من أبي تمام، والمتنبي وغيرها، ولذلك كان هذا المصنّف الذي تصدّينا لدراسته سمة خاصّة لكونه كَسَرَ نَمَطِيَّةَ التأليف عند الأعلم : غايةً، ومنهجًا، ومضمونًا للمادة النحوية.**

**أمَّا الغاية ففي جديدها يقول : " نريد – بحمد الله وطَوْلِهِ – أن نخترع كتابًا في كشف غوامض النحو، وتجلية وجوه حقائقه، وإذاعة مَطويِّ سَرائره، وتبيين مُضارعه من مُتباينه، وتمييز مُمَاثله من مُتَضادّه، ونضع ذلك الكتاب على غير رُتبة الكتب الموضوعة في هذه الصناعة؛ لأنَّ غرضه ليس من أغراضها، وسترى فرقًا ما بينه، وبين غيره، فتعلم ما عرّضنا إليه به إن شاءالله " [٢] .**

**وأمَّا المنهج فـ " يشتمل على ثلاث مقالات تشتمل كل مقالة منهما على فصول، في الاسم، والفعل، وحرف، المعنى، اللاتي هُنَّ جُماع الكلام، وقِوام المنطق، عربية وعجمية " [٣] .**

- **ثانيًا : في مفهوم مصطلح ( المخترع ) :**

**المخترع في اللغة أصله من الخَرْع : وهو الشقّ ، واخترعه : اشتقّه ، وأنشأه ، و آبتدأه ، و آبتدعه ، و آرتجله [٤] . وهو معنى يرادف تمامًا مفهوم الاستدراك الذي يعني الزيادات ، أو الإضافات التي أصّل لها النحويون على التراث النحوي العربي في المصطلحات وحدودها ، والأحكام النحوية ، والتعليل لها ، وترجيح بعضها على بعض من خلال إضافة رأي ، أو زيادة حكم ، أو قول ، أو شرط ، أو تصحيح خطأ ، أو خلل بتصويبهما المقترن بالزيادة عليهما ، أو إزالة لبس يؤدي إلى اكتمال صورة المسألة أو الحكم بالاستناد إلى الأدلة العقلية ، أو النقلية ، أو الدلالية [٥] .**

**فالاستدراك " يدور على النصّ ذاته متابعةً ، وملاحقةً ، ونقدًا ، وتصويبًا ، واستكمالا لمسائل ناقصة من أجل تعويض ما فات من النصّ الأصلي "[٦] .**

**وقد صرَّح الأعلم في أثناء عرض مادّة كتابه بمواطن جِدَّةَ هذه المضامين – بحسب زعمه – بعبارات نجملها على النحو الآتي :**

**" فتفهّم هذا وتذكّرْهُ ، فما أرى أنَّ أحدًا ذكر ما قلنا " [٧] ." وهي مُبتدعة " [٨] .**

**" فما أعلم أحدًا نبّه عليه قبلنا " [٩] .**

**" فتدبر هذا؛ فإنَّه صحيح مُبتدع " [١٠] .**

**" فتدبر هذه العلل فإنَّها لطيفة حَسنة، وأكثرها مُخترع بحمد الله " [١١] .**

**" وفيه علّة ثانية مُخترعة " [١٢] .**

**" فتأمّل هذا وقف عليه؛ فإنَّك لا تجده في غير هذا الكتاب والحمد لله " [١٣] .**

**" ولا أعلم أحدًا اعتلّ به قبلنا " [١٤] .**

**" فقف على هذا وتدبَّرْهُ ، فما أعلم أحدًا فسّر هذه الأسماء قبلنا " [١٥] .**

**" فتدبرهذا، وقف عليه، تجده صحيحًا إن شاء الله، وهو مُخترع " [١٦] .**

**" فقف على هذا وتدبره، فإنَّه مُخترع " [١٧] .**

**" فقف على هذا، وتدبره، فإنَّه من الاحتجاج القاطع، ومُخترع إن شاء الله " [١٨] .**

**" فقف على هذا وتدبره؛ فإنَّ أكثره مُخترع إن شاء الله " [١٩] .**

**" فقف على هذا وتدبره؛ فإنَّه محمود مُخترع إن شاء الله " [٢٠] .**

**" فقف على هذا وتدبره، وآنسقَنَّ عليه، فإنَّ أكثره مُخترع إن شاء الله " [٢١] .**

**" فتدبره ، فإنّه مخترع إن شاء الله " [٢٢] .**

**" فقف على هذا وتدبره، فإنَّ أكثر علله مُخترعة " [٢٣] .**

**" فقف على هذا وتدبره، فإنَّه مُخترع لم يُسبق إليه إن شاء الله " [٢٤] .**

**" فقف على هذا وتدبر العلَّة، فإنَّها مُخترعة، وفائدته عظيمة إن شاء الله " [٢٥] .**

**" فقف على هذا وتدبره، فإنَّه لطيف حسن، وأكثره مُخترع بحمد الله " [٢٦] .**

**" فقف على هذا، وتدبره، فإنَّه مُخترع / لطيف جدًّا " [٢٧] .**

**" فتدبر هذا، فإنَّه مُخترع لم يُسبق إليه " [٢٨] .**

**ولا يَخفى تصريح هذه العبارات بمفهوم الاختراع ، والاستدراك ، وجدَّة التوجيه وابتداع التأويل والتعليل ، وأنَّها لم تُسبق من قبلُ مع أنَّ كثيرًا منها قد سبقته إشارات في التراث النحوي المتقدم على الأعلم الشنتمري ، إمّا تصريحًا بتمامها، أو تلميحًا بأصل حكمها كما سيبين ذلك عرضنا في متن البحث .**

## أوّلًا : العِلل المســـبوقة : لفظـــاً ومُحتـــوى :

### (١) في عدّ ألف ( قَفَا وعَصَا ) حرف إعراب مع أنَّها لا تتغيَّر :

تحدّث الأعلم عن ألف التثنية وتحديدًا خلاف النحاة في كونها حروف إعراب ، أو دلائل على الإعراب، وفي معرض سرد أدلّة كونها حرف إعراب مع أنَّ الحركات لا تدخلها شبَّهَهَا بألف (قَفَا وعَصَا ) التي يُتَوَهَّمُ فيها الحركات ولا تدخلها.

واعتلَّ بوجوب عدم تغيّر ألف هذين اللفظين بالقول : " إنَّما وجب ألَّا تتغيّر ألف ( قَفَا وعَصَا ) وما أَشْبَهَهُمَا من الأسماء المقصورة ؛ لأنها أسماء مجردة يجري عليها من النعت والتوكيد بالأسماء السالمة ما يُبَيِّنُ مواضعهما من الإعراب مع تحصيل معانيها؛ كقولك: هذه قَفًا لئيمة، وعَصًا معوجة، ورأيت قفا لئيمة، وعصا معوجةً ، وكذلك الخفض، ونحن لوقلنا: قام الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، فسوينا بين الرفع والنصب والخفض، ثم اتبعناها النعت المثنى، فقلنا: قام الزيدان العاقلان، ومررت بالزيدان العاقلان – لم يكن للاسم المثنى حالة يتبين بها رفعه من نصبه وخفضه، فأوجبتِ الضرورةُ أن تقلب ألف التثنية إلى الياء ليعلم أنَّ الاسم مخفوض أو منصوب لا مرفوع . والدليل على صحة ما جلبناه من هذا أنَّ قومًا من العرب – وهم بنو الحارث ابن كعب – ألزموا لفظ التثنية الألف في جميع أحوالها، فقالوا: قام الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وحملهم على ذلك أنَّها حرف بمنزلة ألف قفا وعصا، وأنَّ للاسم عوامل تعمل فيه تدل على المعاني الداخلة عليه الموجبة للرفع والنصب والخفض، فاكتفوا بذلك الالف كما فعلوا في قفا وعصا ... ، فقف على هذا، وتدبره، فإنه من الاحتجاج القاطع، ومخترع إن شاء الله " [٢٩] .

هذا نصُّ كلام الأعلم . والحقُّ أنَّه مسبوق في تعليله هذا وما اسْتَتْبَعَهُ من مضامين، والسابقُ له ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) ؛ إذْ يقول : " فإذا كانت ألف حُبْلَى وسَكْرَى حرف إعراب. فهلَّا بقيت في الأحوال الثلاث ألفًا على صورة واحدة كما كانت ألف حبلى وسكرى حرف إعراب وهي في الأحوال الثلاث باقية على صورة واحدة في قولك : هذه حُبلى، ورأيت حُبلى، ومررت بحُبلى، فالجواب : أنَّ بينهما فرقًا، وذلك أنَّ الأسماء المقصورة التي حروف إعرابها ألفات وإن كانت في حالة الرفع والنصب والجرّ على صورة واحدة، فإنَّها قد يلحقها من التوابع بعدها ما يُنبّه على مواضعها من الإعراب. وأنت لو ذهبت تصف الاثنين لوجب أن تكون الصفة بلفظ التثنية، ألا تراك لو تركت التثنية بالألف على كل حال لوجب أن تقول في الصفة ( رأيت الرجلان الظريفان، ومررت بالرجلان الظريفان) ، فتكون لفظ الصفة كلفظ الموصوف بالألف على كل حال فلاتجد هناك من البيان ما تجده إذا قلت : رأيت عصا معوجة أو طويلة، ونحو ذلك مما يبين فيه

الإعراب. فما كان كذلك عدلوا إلى أنّ قلبوا لفظ الجرّ والنصب إلى الياء ليكون ذلك أدلُّ على تمكّن الاسم واستحقاقه الإعراب على أن من العرب من لا يخاف اللبس ، ويُجري الباب على قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث، فيقول : قام الزيدان، وضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب وبطن من ربيعة " [٣٠] .

هذا نص كلام ابن جنِّي يَظهر فيه التقارب الكبير في اللفظ والمضمون بينه وبين كلام الأعلم من حيث التأسيس للعلّة والتمثيل لها، والإشارة إلى لغة بني الحارث.

وممّا يجدر ذكره ههنا أنَّ ابن الورّاق (ت٣٨١هـ) قد صرَّح بمضمون هذه العلّة مُجيبًا عن السؤال المُثار نَفْسِه ، قال : " فإن قال قائل : فهل لزمت التثنية والجمع لقبًا واحدًا، ولم تتغيّر هذا التغيير، كما أنَّ المقصور لمَّا قُدِّر في آخره لزم وجهًا واحدًا فلم يتغيَّر؟ فالجواب في ذلك: أنَّ التغيير إنَّما لزم في التثنية والجمع، ولم يلزم في المقصور، وإن استويا فيما ذكره السائل؛ لأنَّ المقصور يُستدلُّ على إعرابه بنظيره من الصحيح، وبنعته، فصار ما في النعت والنظير من علامة الإعراب يُغني عن تغيير آخِرَ المقصور، ألا ترى أنَّك إذا قلت : (هذه عَصَا مُعْوَجَّةٌ) بَانَ الرفع في (معوجة)، وكذلك لو وضعت في مكانها اسمًا غير مُعتل، لَبَانَ الإعراب فيه، نحو : هذا جَمَلٌ. وأمّا التثنية والجمع فلا نعت لهما إلَّا بتثنية أو جمع، ولا نظير لهما إلَّا كذلك، فلو لزمت وجهًا واحدًا، لم يكن على إعرابها دليل، فَجُعِلَ بغيرها عوضًا في عدم النّظير" [٣١] . ومن هنا فليست علّة ثبات ألف ( عَصَا ، وقَفَا ) وعدم تغيّرهما مع كونها حرف إعراب بمُخترعة على ما زعم الأعلم، فقد سبقه في ذكرها كل من ابن جنِّي بشكل يكاد يطابق نصّه، وابن الورّاق على وفق ما مرّ آنفًا .

## (٢) علّة زيادة الميم في لفظ الجلالة ( الله ) :

ذكر الأعلم أنَّ الأسماء المعارف بالعَلمية أو الإضافة إذا كنت مقبلًا عليها بالنداء لك أن تَحذف حرف النداء منها إلَّا اسم الله تبارك وتعالى، فإن حُذف حرف النداء لا يجوز معه، لا تقول : الله اغفر لي ، إلَّا أن تُعوّض الميم، فتقول : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . [٣٢] .

ثم أعقب ذلك بالتعليل للمسألة مُفترضًا سؤالًا وجوابه على صيغة المحاورة نصّهُ : " فإن قال قائل : فهلّا زيدت في أوله على حدّ زيادة حرف النداء وحرف التعريف ؟ قيل له : لو أردنا أن نجعل الزيادة التي للعوض في أوّله لكان لزومنا بحرف النداء الذي هو الأصل أولى بها؛ ولكن لمّا كان دخول حرف النداء على اسم الله عزَّ وجلَّ شاذًّا لا نظير له وجب أن يحذف منه حرف النداء لأنه قريب ممن يدعوه؛ ويعوض من الحرف المحذوف لِمَا بَيَّنا، ولم يكونوا ليضعوا العوض في موضع المعوض منه لشذوذه، ووضعوه آخر الاسم لأن الآخر ضد الاول، ففروا من الأول

الشاذ إلى ضدِّه الذي هو الآخر، مع أن الميم قد تُزاد في نحو زُرْقُمُ للأزرق، وسُتْهُمُ للأَسْته، وشددت ليكون العوض على عدد المعوض منه؛ لأن ( يا) حرفان، والحرف المشدد في تعدده حرفان، فقف على هذا وتدبَّرْه فإن أكثره مُخترع إن شاء الله " (٣٣) .

ومضامين هذا التعليل بنصِّها سَبق الأعلم إليها النحاة قبله وعلى النحو الآتي :

( أ ) فتعليله بوجوب حذف حرف النداء مع اسم الله تبارك وتعالى؛ لأنَّه قريب مِمَّن يدعوه قد وقفنا عليه بتمامه عند ابن الورّاق؛ إذْ قال : " وقد كَثُرَ حذف حرف النداء في القرآن كقوله تعالى : " يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا " ، [يوسف : ٢٩]، و " رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا " ، [آل عمران : ٨]، ويجوز أن يكون الحذف كثيرًا في القرآن ؛ لأنَّ الله تعالى قريب مِمَّن يدعوه، فلهذا حُذِفَ حرف النداء " (٣٤) .

( ب ) أمّا قوله : " ولم يكونوا ليضعوا العوض في موضع المعوّض منه لشذوذه، ووضعوه آخر الاسم؛ لأنَّ الآخر ضدّ الاوّل ففرُّوا من الأوّل الشاذ إلى ضِدِّهِ الذي هو الآخر " (٣٥) .

فقد ورد مضمونه عند الثمانيني (ت٤٤٢هـ) إذْ قال : " والفرق بين العوض والبدل أنَّ البدل يجتمع مع المُبْدَل ويحلُّ محلّه، والعوض لا يجتمع مع المُعَوَّض ولا يحلّ محلّه، وإنما يتأخر عن مكان المُعَوَّض ويتقدم عليه " (٣٦) .

وكذلك قولك : يازيداه ويا عمراه ، ولا يجوز الجمع بينهما، فلو قلت : يا لزيداه ، لم يجزْ؛ لانَّ العوض والمُعوّض لا يجتمعان . . . وكذلك لا تقول يا اللهُمَّ فتجمع بين الميم المُثْقَلَة في آخره وحرف النداء في أوّله. قال سيبويه : زيدت الميم في آخره مُثْقَلَة عوضًا من حرف النداء في أوله، فلا يجوز الجمع بينهما " . (٣٧) .

أمّا قوله : " مع أنَّ الميم قد تزاد في نحو زُرْقُمُ للأزرق، وسُتْهُمُ للأَسْته، وشددت ليكون العوض على عدد المعوض منه؛ لأن ( يا) حرفان، والحرف المشدد في تعدده حرفان، فقف على هذا وتدبره فإن أكثره مخترع إن شاء الله " (٣٨) .

فقد ذكره بتمامه السيرافيُّ (ت٣٦٨هـ)، قال : " وأما قولهم: ( اللّهمّ ) فإن الميم زيدت عوضا من ( يا ) وشدّدوا الميم، لأن يكون على عدة ( يا )، لأن ( يا ) حرفان، وخصوا الميم؛ لأنها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو: زرقم ، و ستهم ، و دلقم . ولا يقع هذا الحرف إلا في النداء " (٣٩) .

## (٣) علّة دخول (ألف الوصل) على الفعل والإسم :

ذكر الأعلم أنَّ " ألف الوصل أَوْلَى بالفعل من الاسم ؛ لأنَّ الفعل يتصرف على الأزمنة، ويُسكّن أوّله كثيرًا بعد حرف المضارعة في نحو يَضْرب و تَضْرب و يَذْهب و تَذْهب و يَخْرجُ و يَقْعدُ، ويُسكَّن في الثلاثية المزيدة في مثل انْطلق و اكْتسبَ و اسْتخرجَ وما أشبه ذلك، فلما كان الفعل كما وصفنا كان مستحقًا لألف الوصل دون غيره ليوصل بها إلى النطق "[٤٠] .

فهو ههنا يجعل من تصرّف الفعل، وسكون أوّله علّة لاختصاص (ألف الوصل) بالدخول عليه. وعلّة دخوله على الاسم هو مضارعتُه الفعلَ ، قال : " ولو لا مضارعة ابْن و اسْم و اسْت وما أشبهها للفعل لما دخلتها ألف الوصل ومضارعتها له أنَّ أواخرها حذفت استخفافًا لاعتلالها، وغيرت عن منهاج نظائرها، فضارعت الفعل في حذف أواخرها كما يحذف آخر الفعل المعتل في الجزم، فَسُكِّنَتْ أوائلها إتباعًا لأواخرها في التغيير؛ حتى تكون كالفعل في سكون أولها كما كانت بمنزلته في حذف آخرها، فأدخلت ألف الوصل عليها كما أدخلت على الأفعال، كأنهم قصدوا بتسكين أوائلها إلى أن يجدوا السبيل إلى ادخال ألف الوصل عليها، فتكون كالعوض من المحذوف منها. والدليل على صحّة هذا أنهم إذا صغروا هذه الأسماء ردّوا أواخرها في التصغير؛ إذْ كان التصغير يرد الشيء إلى أصله، فلما ردوا آخرها حرّكوا أوّلها، فقالوا سُمَيّ و بُنَيّ و سُتَيهة ، فقف على هذا وتدبره، فإنه مخترع " [٤١] .

وقد وقفنا لدى ابن الورّاق على هذا التوجيه الذي أورده الأعلم في كتابه (المُخترع) بتمامه، قال : " إعلم أنَّ ألفات الوصل إنَّما وجب أن يكون دخولها في الأصل على الأفعال دون الأسماء؛ لأنَّ الأفعال تتصرّف وتقع فيها الزيادة، والأسماء تبنى على بناء واحد، وكان حقّ ألفها أن يكون كبعض حروف الإسم في الثبات، فلذلك كان حقّ ألف الوصل أن لا تدخل على الأسماء، وإنَّما دخلت على الأسماء؛ لأنَّها مُشبّهة بالفعل؛ إذْ كانت مُتضمّنة للإضافة كتضمّن الفعل للفاعل، ومع ذلك فقد حُذف أواخرها، كما تُحذف أواخر الأفعال المُعتلّة في الآخر، نحو: اغْزُ ، ارْمِ ، فسكّنوا أوائل هذه الأسماء وأدخلوا ألف الوصل عليها عِوَضًا من الحذف الذي وقع فيها "[٤٢] .

وذكر أيضًا أنَّ الأفعال المضارعة تقديرها أن يقع معها (ألف الوصل) عند صَوغ فعل الأمر منها، وأن الحرف الثاني ساكنٌ ، ومحالٌ أن يكون الحرف في حال إثارة المتكلم له ساكنًا، فوجب إدخال ألف الوصل عليه؛ ليُمكّن الابتداء به[٤٣] .

**(٤) علّة عمل الأفعال الناقصة :**

**ذكر الأعلم أنَّ هذه الأفعال كان حقّها ألَّا تعمل شيئًا رفعًا ولا نصبًا؛ لأنَّها ليست بدالّة على حركة أحدثها الفاعل في نفسه، ولا حركة أحدثها في غيره " ولكن لمّا كانت هذه الأفعال المجازية تتعلق بمعنى الزمان وتتصرف عليه، وتدل على أسماء مُحدَّث عنها كما كان ذلك في الافعال الحقيقية – حُملت في رفع ما بعدها ونصبه وتسميته فاعلًا او مفعولًا محمل الأفعال الحقيقية، وكان منها ما يتعدى إلى اسم واحد، نحو كان وأمسى، وكان منها ما يتعدى إلى اسمين، نحو علم وظن، كما كان ذلك في الأفعال الحقيقية، فقف على هذا، وتدبره، فإنه مخترع لم يسبق إليه إن شاء الله " (٤٤) .**

**فعلّة الرفع والنصب بعد هذه الافعال أنَّها أشبهت الأفعال من حيث :**

- **تصرّفها مُتعلّقة بالزمان .**
- **ودلالتها على أسماء مُحدّث عنها، أي: إخبارها عن أسماء معينة .**

**ولذلك حُملت مَحْمل الافعال الحقيقية في اللزوم (مجيؤها تامّة)، والتعدي وقع ما بعدها ونصبه. ومضمون هذا التأسيس مُستوحًى من نَصِّ المدونة النحوية الاولى (كتاب سيبويه)؛ إذْ جاء فيه " قولك : كان ويكون، وصار، ومادام، وليسَ، وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يُستغني عن الخبر. تقول : كان عبدالله أخاك، فإنَّما أردت أن تُخبر عن الأخوّة، وادخلت كانَ لتجعل ذلك فيما مضى "(٤٥) .**

**أُنْظر إلى عبارتي (أردت أن تُخبر عن الأخوّة) و(لتجعل ذلك فيما مضى) كيف حددت عمل هذه الأفعال ب(الإخبار) (الدلالة على الأسماء محدّث عنها) بحسب عبارة الأعلم، و(التعلق بالزمان).**

**ويستطرد سيبويه مُشبّهًا هذه الأفعال بالأفعال الحقيقية من حيث التعدي واللزوم والتصرّف، قال : " وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت، وإن شئت قلت: كان أخاك عبدالله ، فقدمت وأخّرت كما فعلت ذلك في (ضَرَبَ)؛ لأنَّه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضَرَبَ)، إلَّا أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد. وتقول : كُنَّاهم، كما تقول : ضَربناهم، وتقول : إذا لم نَكُنْهم فمن ذا يَكُنُهم، كما تقول : إذا لم نَضربْهم فمن يضربُهم. قال أبو الأسود الدؤلي :**

**فَإنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإنَّهُ * * * أَخُوْهَاْ غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانْهَاْ**

**فهو كائن، ويكون، كما تقول : ضَارِبٌ ومَضْرُوْبُ "(٤٦) .**

**فهذه الأفعال تتصرف كما تتصرف الأفعال الحقيقية وإن لم يصرّح بلفظ التصرّف ويقول مختتمًا : " وقد يكون لكان موضعٌ آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول : قد كان عبدالله ، أي قد خُلق عبدالله ، وقد كان الأمر ، أي: وقع الأمرُ ، وقد دام فلانٌ ، أي: ثبت ، كما تقول : رأيت زيدًا، تريد رؤية العين، وكما تقول : أنا وجدتُه، تريد وجدان الضّالة، وكما يكون أصبح وأمسى مرّة بمنزلة كان، ومرّة بمنزلة قولك : استيقظوا وناموا "[٤٧] .**

**والمبرّد يكرّر مضمون كلام سيبويه بشكل أوضح عند حديثه عن هذه الأفعال ؛ إذ قال : " وإنَّما كان تُخبر أنَّ ذلك وقع فيما مضى وليس بفعل وصل منك إلى غيرك، وإنَّما صُرّفن تصرّف الأفعال لقوتهنَّ، وأنَّك تقول فيهنَّ : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتي فيهنَّ جميع أمثلة الفعل؛ فإذا قلت : كان زيدٌ أخاك، فخبرت عن (زيد) قلت : الكائن أخاك زيد، كما كنت تقول في (ضَرَبَ) "[٤٨] . فهو يُصرّح هنا بالدلالة على الزمان، والتصرّف، والإخبار .**

**ويوضح أيضًا دلالة تعلّق هذه الأفعال بالزمان وتصرّفها عليه، بقوله: " وأما امتناعها من التصرّف فإنَّك إذا قلت : ضَرَبَ، وكان ذلك على ما مضى، فإذا قلت: يضرب ويكون، دَلَلْتَ على ما هو فيه وما لم يقع "[٤٩] . ومن هنا فليس هذا التعليل مخترعًا كما زعم الأعلم فقد سبقه اليه سيبويه ، ومن بعده المبرد . فأنّى له الاختراع !**

## ثانيـــاً : عِلَـــلٌ مُسْتَنْبَطَـــةٌ :

### (١) علّة بنـــاء ( الـذي ) :

ذكر الأعلم " أنَّ (الذي) لمّا لزمته الألف واللام ولم تفارقاه، كما قد تفارق الإضافة ( أيٌّ ) كقولك : أيٌّ في الدار زيد – خرج عن حكم الأسماء المتمكنة " [٥٠] .

وزاد : " فلمّا اجتمع فيه لزوم الالف واللام له وانَّه بعض اسم لا يتمّ إلّا بصلته بُني، فاعلم ذلك، ولا اعلم احدًا اعتلّ به قبلنا " [٥١] .

وبناء (الذي) لملازمته الألف واللام وعدم افتراقه منهما، توجيه قد سبق الأعلم إليه ابن السراج (ت٣١٦هـ)، إذْ قال : " والأسماء المبنية . . . لا يجوز أن تُنكّر المعرفة منها، ولا تُعرّف النكرة . . . فلا يجوز أن يخرج منها الألف واللام، نحو : الذي والآن، وأمّا النكرة التي لا يجوز أن تُعرّف ، نحو قولك : كيف و كم ، فجميعُ ما امتنع أن يُعرّف بالألف واللام، وامتنع من نزع الألف واللام منه لتنكيره فهو مبني"[٥٢] .

فعلّة البناء امتناع نزع الألف واللام من ( الذي )، وابن السرّاج قد سبق الأعلم في الإشارة إليها، ونودُّ الإشارة ههنا إلى أنَّ ابن السرّاج قد ذكر أيضًا أنَّ الاسم الموصول لا يتمُّ إلَّا بصلته [٥٣] ، وإن لم يجعلْ هذه العبارة علّة للبناء، كما فعل الأعلم في الشقّ الثاني من تعليله.

### (٢) علّة دخول التنوين الأسماء :

قال الأعلم : " وعلة دخوله ( أي : التنوين ) على الاسم أنه جُعل فرقًا بين ما كان من الأسماء على أصله غير مُخرج إلى مضارعة الفعل، وبين ما ضارع الفعل فثقل، كما كان الإعراب فرقًا بين المتمكن وغيره مما ضارع حرف المعنى، وكان الاسم الذي لم يضارع الفعل أولى بهذه الزيادة التي هي التنوين لخفته وثقل الاسم المضارع للفعل؛ كما كان الاسم الذي هو المتمكن أولى بالحركة من الذي لم يتمكن؛ حيث كان المتمكن على أصله غير مُخرج إلى مضارعة الحرف الذي هو ضد الاسم بكونه آخر الكلام و الاسم أول الكلام، فلما كان الحرف مستوجبًا للسكون كان ما ضارعه من الأسماء مستوجبًا له، ولما كان الاسم غير المتمكن يضارع الحرف كان ضدّه، فحرّك بحركات الإعراب لأن الحركة ضد السكون، فقف على هذا وتدبره، فإنه مخترع " [٥٤].

فالأعلم هنا يجعل أصل علّة دخول التنوين الأسماء هو علّة (فرق) بين الأسماء غير المضارعة للفعل ، وبين الأسماء التي ضارعت الفعل؛ لخفة الأسماء التي لم تُضارع الفعل، وثقل المضارعة له.

ومضمون هذا الكلام مستوحًى من نص كلام سيبويه وما فهمه النحاة الخالفون له مِمَّن اعتنى بكتابه، وكلامه، يقول سيبويه : " واعلم أنَّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء، أُجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، وذلك نحو : أبيض، وأسود، وأحمر، وأصفر " [٥٥] .

وفسّر السيرافي معنى المنع في النصّ قائلا : " أي منعوا التنوين والجرّ الذي يكون للإسم المستخف " [٥٦] .

وقال سيبويه أيضًا : " أنَّه دخل الكلام علامة للأخف عليهم، والأمكن عندهم " [٥٧] .

وفسّر الزَّجَّاجي(ت٣٣٧ أو ٣٣٩ هـ)، معنى قولي سيبويه وأعاد كل علل دخول التنوين على الأسماء التي ذكرها النحاة إليهما، قال : " اعلم أنَّ التنوينَ يدخلُ في الكلام لثلاثة معانٍ . احدهما : للفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء ، وبين الثقيل الذي ليس بمتمكن . كذلك قال سيبويه : والتنوينُ علامة للأمكن عندهم ، وتركه علامة لما يستثقلون . فجعله سيبويه فارقاً بين المتصرف من الأسماء وغير المتصرف ، وجعله لازماً للمتصرف لخفته . وقال الفراء : التنوين فارقٌ ين الأسماء والأفعال . فقيل له : فهلّا جُعل لازماً للأفعال ؟ فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجُعِلُ لازماً للأخف . وهذا القول مأخوذ من الأول ؛ لأن ما لا ينصرف مضارع للفعل ، وقد رجع ذلك الى معنى واحد"[٥٨] . وقد صرّح بذلك نحاة آخرون[٥٩] .

## (٣) علّة تسمية التنوين :

ذكر الأعلم أنَّ علّة تسمية النون تنوينًا " أنَّهم أرادوا الفرق بين ما زِيْدَ لمعنى الصرف والتمكن وبين ما كانت نونه أصلية وزائدة للإلحاق، كنون ( رَعْشَنْ ) وما أشبهها، ونون عَنْ و لَدُنْ ونحوهما، كما فرَّقت العرب بينها وبين هذه النونات فأثبتوها في الوصل وحذفوها في الوقف، فقالوا جاءني زيدٌ يافتى، وجاءني زيدْ إذا وقفوا، وكما فرَّقُوا بينها وبين غيرها في تسميتها تنوينًا – والتنوين مصدر نَوَّنْتُ الاسم تنوينًا: إذا ألحقته هذه النون بالصرف – فسُمّيتْ باسم المصدر المشتق من لفظها، فقف على هذا ، وتدبره، فإنه مخترع إن شاء الله " [٦٠] .

والحق أنَّ أول إشارة إلى التفريق بين النون والتنوين وردت عند سيبويه، في قوله : " أما كل اسم منوّن فإنَّه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف، كراهية ان يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه ، أو زيادة فيه لم تجيءْ علامة للمنصرف، فأرادوا أن يفرّقوا بين التنوين والنون "[٦١] .

فَثَمَّةَ فرق بين التنوين وكل من النون اللازمة (الأصلية) والنون الزائدة، وهو ما استثمره النحاة الخالفون في التعليل لإطلاق مصطلح (التنوين)، يقول ابن السرّاج : " والتنوين نون صحيحة ساكنة، وإنَّما خصَّها النحويون بهذا اللقب وسمّوها تنوينًا ليفرّقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع "[٦٢] .

وبذا فإنَّ تعليل الأعلم لسبب إطلاق مُسمّى التنوين مُسْتَنْبَطٌ من عموم كلام سيبويه، وخصوص عبارة ابن السرّاج على نحو ما مَرَّ، ومن ههنا فلا يُعَدُّ تعليله مُخترعًا كما ذكر.

## (٤) علّة استعمال الأفعال الناقصة :

قال الأعلم : " الإتيان بها فائدة عظيمة، وذلك أنَّ قولك زيدٌ عالمٌ، حديث لايدري زمان وجوبه، ولا يعلم أهو عالم فيما أخبرك به دون مشاهدة منك له، فيدخلك في ذلك الخبر شك، أم شاهدت ذلك العلم منه حتى ثبت عندك، ولم يدخلك فيه شك، فإذا قلت كان زيدٌ عالمًا، أعلمت السامع أنه كان عالمًا فيما مضى لا في وقت إخبارك عنه، وقد يجوز أن يكون عالمًا في ذلك الوقت ، وأفدت المخاطب أنه كان فيما مضى عالمًا، لا أنّهَ الآن عالم، وعلى هذا التأويل يكون قوله تعالى :( وكانَ بالمؤمنينَ رحيمًا ) (الأحزاب: ٤٣) ، وما كان من نوعه في القرآن. وكذلك إذا قلت علمتُ زيدًا عالمًا أفدت السامع أنَّ هذا الخبر عن زيد ثابت في علمك لما شهدت منه؛ أو تيقن عندك من جهة النقل الصحيح الذي لا يداخلك معه شك، كما أنك إذا قلت ظننت زيدًا عالمًا، أردت أن تُعلم السامع أنَّ هذا الخبر عن زيد إنما هو فيما تظنه لا فيما تعلمه، فقفْ على هذا، وتدبر العلة، فإنها مخترعة، وفائدته عظيمة إن شاء الله "[٦٣] .

ودلالة ( كان ) على المضي أمر صرّح به سيبويه قائلا : " وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى "[٦٤] . " وقد دلّت (كان) على الزمان الماضي؛ لأنَّك لو قلت : زيدٌ قائمٌ ، ولم تقلْ (كان) لوجب أن يكون ذلك في الحال . . . ومثل ذلك قولنا : ( زيد ظننت منطلق )، وألغينا ظننت ولم نُعملها ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الظن، لأنَّك قلت : ( زيد منطلق في ظني )، وكذلك قولك : ( زيد منطلق كان ) وإن لم تعمل كان في اللفظ ، فقد أوجبت أنَّ هذا المعنى في زمان ماض "[٦٥] .

ووجوب الدلالة على المعنى عند دخول (كان) لا يعني قطيعتها، فقد تدل على المضي غير المنقطع المستمر، يقول السيرافي : " كان زيد عالمًا ، وكان الأصل ( زيد عالم )، فدخلت (كان) لتوجب أنَّ ذلك في زمان ماضٍ، . . . وقد يكون ما جعلتْه (كان) في الزمان الماضي مُنقطعًا، وغير مُنقطع، فأما ما لم ينقطع فقوله تبارك وتعالى : ( وكانَ اللهُ عليمًا حكيمًا )(

النساء : ١٠٤) . وهو في كل حال موصوف بذلك عَزَّ وجَلَّ "[٦٦] . فهو عليم فيما مضى والآن وفي كلّ وقت وحال، ودلالة (كان) تعدّت المضي إلى الحال.

ويزيد السيرافي في توضيح الأمر قائلا : " فإذا قال (أي المتكلم): (كان زيد عالمًا) فقد كان المخاطب عالمًا بزيدٍ من قبل، وقد عرف علمه الآن؛ لإخبار المتكلم إيَّاه "[٦٧] .

أما دلالة (علم ، وظن) على اليقين والظن التي أوْرَدها الأعلم لتبيان طبيعة عمل هذه الأفعال، فضلًا عن إشارة السيرافي إلى هذا المعنى في نصّه الأول الذي نقلناه، فإنَّ سيبويه قد سبق إلى سرد هذه الدلالة في معرض بيان فائدة ذكر المفعول الثاني وعدم الاقتصار على الأول ، قال : " هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك : حَسِبَ عَبْدُاللهِ زيدًا بكرًا ، وظَنَّ عَمْرٌو خالدًا أباك ، وخَال عَبْدُاللهِ زيدًا أخاك . ومثل ذلك : رَأَى عَبْدُاللهِ زيدًا صاحبنا ، ووجدَ عَبْدُاللهِ زيدًا ذَا الحِفَاظِ ، وإنَّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنَّك إنَّما أردت أن تُبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول، يقينًا أو شَكًّا، وذكرت الأول لتُعْلِمَ الذي تضيف إليه ما استقرّ عندك من هو، فإنَّما ذكرت : (ظننت) ونحوه لِتَجْعَلَ خبر المفعول الاول يقينًا، أو شَكًّا، ولم تُرِدْ أن تجعل الاول فيه الشكَّ أو تُتِمَّ عليه في اليقين "[٦٨] .

أَيْ أنَّ بيان الشَّكَّ من اليقين في خبر هذه الأفعال، وهو كلام يوافق مضمون كلام الأعلم في عمل هذه الأفعال. ومن ههنا فليس ما جاء به مُخترعًا والله أعلم.

## (٥) علّة نصب الفعل المضارع وجزمه :

قال الأعلم : " وأما الجهة التي وجب بها النصب والجزم فهي دخول العوامل عليه لمعنى يحدث فيه مع تخليص الاستقبال أو نقل من استقبال إلى مضي؛ كقولك: أريد أن تقوم، ولن تقوم حتى أقوم معك، فقد خلص مابعد أن ولن وحتى للاستقبال دون الحال، وكقولك: لم يقم زيد أمس ، ولمَّا يقم اول من أمس، فقد خلص ما بعد لم ولما لمعنى المضي دون الاستقبال، ولوقوع الفعل المستقبل مع حروف النصب موقع النصب وكونه بمعناه وجب له النصب؛ لأنَّ وقوعه مع غيره حالة منحطة في القوة عن حالته الاولى التي هي أقوى أحواله، فوجب أن يخص في هذه الحالة بحركة تنحطُّ عن قوة الحركة الأولى، وهي الضمة، والتي تنحط عنها هي الفتحة، ولوقوع الفعل المستقبل على معنى المضي مع لم وأخواتها وجب له الجزم، وذلك أن الفعل المستقبل وجب له الإعراب وهو مستقبل للمضارعة القوية التي ذكرنا، والفعل الماضي لم تقو مضارعته، فمنع الإعراب لذلك، فلما كان الحرف الجازم قد نقل المستقبل القوي المضارعة إلى

معنى الماضي الضعيف المضارعة وجب أن يكون إعرابه أضعف الإعراب – وهو السكون – لوقوعه موقع ما لا يعرب، وهو الماضي، فقف على هذا، وتدبره، فإنه مخترع لطيف جدًّا " [٦٩] .

والتَّعْلِيْلَاْتُ هَذِهِ مَسْبُوْقَةٌ في الدرس النحوي، ذكرها مُتقدّمو النّحاة ، وَسَنَعْرِضُ طبيعة هذا الْسِبْقَ على النحو الآتي :

( أ ) أمَّا وجوب النّصب والجزم لدخول عوامل النصب والنقل من الاستقبال إلى المضيّ، فقد ورد عند المبرد(ت٢٨٥هـ)، قال : " ومنها ( لَمْ ) وهي نفي للفعل الماضي ووقوعها على المستقبل من أجل أنَّها عاملة، وعملها الجزم، ولا جزم إلَّا لمُعْرَب، وذلك قولك قد فعل، فتقول مُكَذِّبًا : لَمْ يفعلْ، فإنَّما نفيت أن يكون فَعَلَ فيما مضى، والحروف تدخل على الأفعال فتنقلها، نحو قولك : ذهب ، ومضى ، فتُخبر عَمَّا سَلَفَ؛ فإن اتَّصلت هذه الأفعال بحروف الجزاء نقلتها إلى ما لم يقع "[٧٠] .

و صرّح به أيضًا ابن السرّاج في أكثر من موضع، منها قوله : " إنَّ ( لَمْ ) إذا وَلِيَهَا المستقبل جعلته ماضيًا، تقول : لَمْ يقمْ زيدًا أمس ، والمعنى: ما قام "[٧١] ؛ ف " اللفظ لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي "[٧٢] ؛ لأنَّ " لَمْ في الأصل تقلب المستقبل إلى الماضي ؛ لأنَّها تنفي ما مضى " [٧٣] .

ولعلّ نصّ ابن الورّاق الآتي يُطابق ما عرضناه من مفهوم، يقول : " من أجل أنَّ الفعل المضارع يقع بعدها بمعنى الماضي، كما يقع الماضي بعد حروف الجزاء بمعنى الاستقبال، فلما تشابها من هذا الوجه جُعل عملهما الجزم "[٧٤] .

( ب ) أمَّا تَرَاتُبِيَّةُ تخصيص الحركات وفاقًا لأحوال وقوع الأفعال مع هذه الحروف وطبيعة إعرابها، فقد أشار إليه ابن الورّاق بقوله : " فإن قال قائل : فما الذي أحوج إلى إمالة لفظ الماضي بعد ( لَمْ ) إلى لفظ المستقبل؟ قيل له : لمّا وجب ل ( لَمْ ) عَمَلٌ للفعل بما ذكرناه، فلو ألزموه الماضي لَمَا بان عمله، فوجب أن يُنقل لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل حتّى يتبين الجزم "[٧٥] .

فقولنا الماضي يُضْعِفُ عمل الجزم ولا يبيّنُه ؛ لأنَّه ضعيف المضارعة. يوضح ذلك قول ابن الورّاق : " إنَّ للفعل ثلاثة أحوال : أحدها: أنه يقع موقع الاسم وحده، كقولك: زيد يقوم، وهو في موضع (قائم) . والثاني: أنه يقع موقع الاسم مع غيره، كقولك: أريد أن تذهب، فهو بمنزلة: أريد ذهابك. والحالة الثالثة: ألا يقع موقع الاسم بنفسه، ولامع غيره، كقولك: إن تأتني آتك، وكذلك: لم يقم زيد، لا يصحّ أن يقع الاسم موقع ما ذكرناه، ويكون بمعناه، فلما كان الفعل قد حصل على الأشياء الثلاثة، وكان الاسم هو الأصل في الإعراب، كان وقوع الفعل في موضعه أقوى أحواله، فوجب أن يعطى أقوى الحركات، وهو الرفع، ولما كان وقوعه مع غيره موقع الاسم

**دون ذلك في الرتبة، جعل له النصب، ولما كان وقوعه في موضع لا يصح وقوع الاسم فيه، فبَعُدَ بذلك من شبه الاسم بُعْدًا شديدا، أعطي من الإعراب ما لا يصح دخوله على الاسم، لبعد شبهه منه، وهو الجزم "[٧٦] .**

**ويُظهرُ النصّ بوضوح أنَّ تعليلات الأعلم مستوحاة من عباراته في تحديد اختصاص الجزم بالفعل المضارع بعد ( لَمْ ). ومن هنا فليست بتعليلات مُخترعة، فقد أُشِيرَ إليها في مصنّفات نحويين متقدّمين على نحو ما عرضنا، والله أعلم.**

**وبعد ..**

**فهذه المسائل التي وقفنا عليها ، وحققنا صحّة كونها مخترعة من عدمه ، وأثبتنا بالنصوص النحوية القديمة أنّها ليست مخترعة في الدرس النحويّ بحسب ما ذكر الأعلم الشنتمري في كتابه .**

**ندعوه تعالى أن يهدينا سبل الرشاد ، ويجنبنا الخطل ، والزلل . إنّه وليّ ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .**

**الباحثان**

# المصـــــادر والمراجـــــع


- القرآن الكريم .
- استدراكات الدكتور فاضل السامرائي على التراث النحوي العربي ، نبأ شاهر إسماعيل ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى ، ٢٠١٣م
- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) ، تح :د.عبد الحسين الفتلي ، ط٤ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، ط١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ أو٣٣٩هـ) ، تح : د. مازن المبارك ، ط٢ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي ، ط١، مطبعة الأمانة ، القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- سر صناعة الاعراب ، لابن جني ( ت ٣٩٢هـ ) ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٥هـ – ١٩٨٥.
- شرح التصريف ، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م
- شرح عيون كتاب سيبويه ، لهارون بن موسى المجريطي القرطبي (ت٤٠١هـ) ، تح : عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه ، ط١ ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ( ت٣٦٨هـ) ، ج١٨ ، تح : د. أشرف محمد فريد غنام ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م .
- العلاقات بين النصوص في التأليف العربي – دراسة على تفارع النصوص العربية ، منهج جديد لعلم البيليوجرافيا التكوينية ، د. كمال عرفات نبهان ، دار العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- علل التثنية ، لابن جني ، تحقيق : د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية – مصر.
- علل النحو ، لآبن الوراق (ت٣٨١هـ) ، تح : د. محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، العراق- بغداد ، ٢٠٠٢م .
- القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ( ت ٨١٧ هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- الكتاب ، لسيبويه (ت١٨٠هـ) ط١ تح : عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .
- لسان العرب ، لأبن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت .

- اللامات ، للزجاجي ، تحقيق : د.مازن المبارك ، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م .
- المخترع في إذاعة سرائر النحو ، للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ ) ، تح : د. حسن بن محمود هنداوي ، ط١ ، دار كنوز اشبيليا ، السعودية ، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م .
- المعجم الوسيط ، ابراهيم مصطفى ، احمد الزيات ، حامد عبد القادر ، احمد النجار ، تحقيق : مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة للنشر ( د.ت ).
- المقتضب ، للمبرد (ت٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر – بيروت .

## الهوامـــــش:

(١) وفيات الأعيان :٨١/٧ .
(٢) المخترع في إذاعة سرائر النحو : ٥ .
(٣) نفسه .
(٤) ينظر : لسان العرب (خرع) : ٦٧/٨ ، والقاموس المحيط للفيروز آبادي (خرع): ٣١/٤ ، والمعجم الوسيط :١/ ٢٢٨ .
(٥) استدراكات الدكتور فاضل السامرائي على التراث النحوي العربي ( رسالة ماجستير ) نبأ شاهر إسماعيل : ١٥ .
(٦) العلاقات بين النصوص في التأليف العربي : ٢٣٣ .
(٧) المخترع : ١٨.
(٨) نفسه : ٢١.
(٩) نفسه :٢٣ .
(١٠) نفسه : ٢٤ .
(١١) نفسه : ٣١ .
(١٢) نفسه : ٣١ .
(١٣) نفسه : ٣٢ .
(١٤) نفسه : ٤٠ .
(١٥) نفسه : ٤٢ .
(١٦) نفسه : ٤٣ .

(١٧) نفسه : ٥١ ، وينظر: ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٨ .
(١٨) نفسه : ٦٥ .
(١٩) نفسه : ٧٠ – ٧١ .
(٢٠) نفسه : ٨١ .
(٢١) نفسه : ٨٢ .
(٢٢) نفسه : ٨٦ .
(٢٣) نفسه : ٩٠ .
(٢٤) نفسه : ٩٨ .
(٢٥) نفسه : ١٠٠ .
(٢٦) نفسه : ١٠٢ .
(٢٧) نفسه : ١٠٨ .
(٢٨) نفسه : ١١٠.
(٢٩) نفسه : ٦٥ .
(٣٠) علل التثنية : ٥٧–٥٨ ، وينظر : سر صناعة الإعراب : ٧٠٣/٢ .
(٣١) علل النحو : ١٦٢ .
(٣٢) المخترع : ٧٠ .
(٣٣) نفسه : ٧٠–٧١ .
(٣٤)علل النحو لابن الوراق : ٣٤٨ .
(٣٥) المخترع : ٧١ .
(٣٦) شرح التصريف للثمانيني : ٣٦٤ .
(٣٧) اللامات للزجاجي : ٩٠ ، وينظر : الكتاب : ١٩٦/٢ .
(٣٨) المخترع : ٧١ .
(٣٩) شرح السيرافي : ١ / ١٨٤ .
(٤٠) المخترع : ٥٣ .
(٤١) نفسه : ٥٣ –٥٤ .
(٤٢) علل النحو : ٥٥٧ .
(٤٣) نفسه : ٥٥٧ .
(٤٤) نفسه : ٩٧ – ٩٨ .
(٤٥) الكتاب : ١ / ٤٥ .
(٤٦) نفسه : ١ / ٤٦ .
(٤٧) نفسه .
(٤٨) المقتضب : ٣ / ٩٧ ، و ٤ / ٨٦ ، وينظر : علل النحو : ٢٤٥ .
(٤٩) المقتضب : ٤ / ٨٦ .
(٥٠) المخترع : ٣٩ – ٤٠ .
(٥١) نفسه : ٤٠ .

(٥٢) الأصول في النحو : ١١٣/٢ .

(٥٣) نفسه : ٢ / ٦٢ ، وينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ٣ / ١٣٧ ، إذ قال : " لأنّ الموصول لا يتمّ إلا بصلة ، وصلته بعض حروفه " .

(٥٤) المخترع : ٥٠ – ٥١ .

(٥٥) الكتاب : ١ / ٢١ .

(٥٦) شرح الكتاب : ٢ / ٤٠ ، وينظر: شرح عيون كتاب سيبويه : ١٤٠ .

(٥٧) الكتاب : ١ / ٢٢ .

(٥٨) الايضاح في علل النحو : ٩٧ .

(٥٩) علل النحو : ١٥٣ – ١٥٤ .

(٦٠) المخترع : ٥٢ .

(٦١) الكتاب : ٤ / ١٦٦ .

(٦٢) الأصول في النحو : ٤٦/١ .

(٦٣) المخترع : ٩٩ – ١٠٠ .

(٦٤) الكتاب : ١ / ٤٥ .

(٦٥) شرح الكتاب : ١ / ٢٩٦ .

(٦٦) نفسه .

(٦٧) نفسه : ١ / ٣٠٤ .

(٦٨) الكتاب : ١ / ٣٩ .

(٦٩) المخترع : ١٠٨ .

(٧٠) المقتضب : ١ / ٤٦ .

(٧١) الأصول في النحو : ٢ / ١٥٨ .

(٧٢) نفسه : ٢/ ١٥٧ ، وينظر : الإيضاح العضدي : ٣١٩ .

(٧٣) الأصول في النحو : ٢ / ١٨٨ .

(٧٤) علل النحو : ١٩٨ .

(٧٥) نفسه : ١٩٩ .

(٧٦) نفسه : ١٨٨ – ١٨٩ .